

اقرأ في هذا العدد:

- حكامنا في ظل الديمقراطية مطية للاستعمار ٢...
- إصرار على المصالحات ووعي على أجدية الثورات ٢...
- الرجل والمرأة مساواة أم تمايز؟ ٣...
- الاستنصار بالأمة حق لأهل فلسطين ونصرتهم فرض ٤...
- الإسلام سيبقى صامداً مهما تأمروا عليه ٤...



إن الحل لمشاكل السودان عامة وللحرب الدائرة فيه بين أبنائه خاصة؛ ليس في الهدن التي تطيل أمد الحرب، وإنما في إيقاف هذه الحرب فوراً، والرجوع إلى الله تائبين، وتحكيم الإسلام، وذلك بإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة صرح الإسلام العظيم الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي تستخدم هذه القوة ضد الأعداء الكافرين بدلا من تحطيمها خدمة لمشاريع الكافر المستعمر التدميرية في بلادنا.



العدد: ٤٤٥ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ١١ من ذي القعدة ١٤٤٤ هـ الموافق ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٣ م

دولة الخلافة دولة متميزة

أولاً: الخلافة هي الدولة الوحيدة التي تطبق الشريعة الإسلامية، وتوصل الإسلام صافياً نقياً إلى سدة الحكم، بعيداً عن محاولات تطبيق بعض أحكام الإسلام في قوالب الدويلات الوطنية، والتي شكلت تجارب فاشلة، كانت حقيقتها وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم لكنهم عجزوا عن إيصال الإسلام إلى سدة الحكم. ثانياً: الخلافة هي دولة الرعاية، بل هي الدولة الوحيدة على مر التاريخ الإنساني التي ترعى شؤون الرعاية بالعدل والإحسان، وتنصر المستضعفين في أرجاء المعمورة، فالخلافة ترعى شؤون رعيته من المسلمين وغير المسلمين بلا من ولا أذى ولا مقابل مادي، يقول رسول الله ﷺ: «قَالَ إِمَامٌ أَلَدِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». ثالثاً: لأن الخلافة هي الدولة الوحيدة التي تكرم، بأحكام الإسلام، غير المسلمين من رعاياها، فلا يتعرضون لأي نوع من التمييز، ولا يجبرون على الذوبان في مجتمع المسلمين كما يفعل الغرب الكافر الذي بالمسلمين الآن، لذلك ورد في المادة السادسة من مشروع دستور دولة الخلافة: "لا يجوز للدولة أن يكون لديها أي تمييز بين أفراد الرعية في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون أو ما شاكل ذلك، بل يجب أن تنظر للجميع نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللون أو غير ذلك". رابعاً: الخلافة بتطبيقها للأحكام الشرعية تكرم المرأة، وترتفع بها إلى مستوى العبودية لله، بعيداً عن حضارة الغرب الزائفة، التي ما زالت تبحث عن كيفية إنصاف المرأة، واتخذت من مساواتها بالرجل طريقاً لزيادة شقائها، وهي تحسب أنها تحسن صنعاُ خامساً:

الخلافة هي الدولة الوحيدة القادرة عند إقامتها على اقتلاع نفوذ الغرب الكافر من بلاد المسلمين، وإغلاق سفارات الدول الاستعمارية الطامعة في بلادنا، وكسب الوسط السياسي الديمقراطي العلماني المتخابر مع سفارات الأعداء، وإيجاد وسط سياسي على أساس الإسلام. سادساً: الخلافة دولة عالمية بعالمية مبدأ الإسلام العظيم، تعد القوة استجابة لأمر الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾، فهي دولة تسعى لحمل الإسلام إلى العالم، لذلك فهي تأخذ بكل أسباب القوة لتكون الدولة الأولى في العالم كما كانت من قبل ١٣ قرناً من الزمان. سابعاً: الخلافة هي الدولة الوحيدة القادرة على تغيير الشريعة الدولية، وهدم مؤسساتها الرأسمالية الظالمة التي كانت سبباً في شقاء الإنسانية، فالدولة الإسلامية عندما كانت الدولة الأولى في العالم، جلبت الخير والطمأنينة للإنسانية جمعاء. ثامناً: الخلافة هي الدولة التي يعول المستضعفون في أرجاء المعمورة على نصرتها، لأن نصرة المستضعفين من أحكام الفكرة التي تقوم عليها الدولة: ﴿وَمَا لَكُمْ لَأَنْ تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُمَّلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾. ثاسعاً: حمل رسالة الإسلام إلى العالم، وإخراج الناس من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام، وسوق الناس، ولو بالوسائل إلى جنة عرضها السماوات والأرض بالحجة والإقناع، وما يرون من عدل الإسلام فيدخلون في دين الله أفواجا. عاشراً: الخلافة هي التي تجمع شعث أمة الإسلام في دولة واحدة، وأمة واحدة، تحت راية واحدة، تعز المسلمين، وتذل الكافرين. هذه عشرة كاملة كل واحدة منها كيفة بأن تجعل المسلمين يدفعون الغالي والنفيس من أجل إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة اليوم قبل الغد، فكيف لو أن العشرة مجتمعة، وهي غيظ من فيض الحياة في طاعة الله، ومعيته ونصرته، ثم رضوان من الله أكبر.

إزالة كيان يهود قرار رباني يجب على الأمة الإسلامية تنفيذه

بقلم: الأستاذ خالد سعيد*



ليست ملك يميني، بل ملك الأمة الإسلامية، ولقد جاهد شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه، فليحفظ اليهود بملايينهم، وإذا مزقت دولة الخلافة يوماً فإنهم يستطيعون أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن.. ولكن التقسيم لن يتم إلا على أجسادنا". أمام هذه الرسالة القصيرة، والكلمات المعودة، أدركت القوى الاستعمارية الغربية من جهة، ويهود من جهة أخرى، أن دولة الخلافة تشكل العقبة الكأداء أمام تحقيق مأربهم في المنطقة، فكان الزواج النكد بين المشروع الغربي الاستعماري والمشروع الصهيوني، فقد تعاهدوا على إسقاط الخلافة، وقد تحقق لهم ذلك للأسف عبر الخيانة والعمالة من بعض العرب والترك، والتي لا زلنا نعاني آثارها، ونذوق مرارتها إلى يومنا هذا، ذلاً وهواناً، وتمزقاً وضيقاً وفرقة في ظل حكام العار المتربعين على صدورنا؛ فمن جهة يعملون على رعاية مصالح أسيادهم المستعمرين في بلادنا، ومن جهة أخرى يشكلون سياج الحماية لكيان يهود، بمنع تحرك الأمة وقواها الحية نحوه لاقتلعه والقضاء عليه.

ولقد مورس بحق قضية فلسطين الكثير الكثير من الكذب والتضليل، بهدف تقزيمها حتى أصبحت مسخاً في يومنا هذا. فمن قضية إسلامية متعلقة بملياري مسلم، تم حصر العلاقة بفلسطين بالعرب فقط، ومن ثم تقزيم القضية في إطار تمثيل منظمة التحرير، الذي يعتبر أكبر طعنة تعرضت لها قضية فلسطين، التتمة على الصفحة ٢

سلطة دايتون تقتحم مسجداً في الخليل وتعتقل الخطيب وعدداً من المصلين

دون خوف من الله ولا مراعاة لحرمة مسجده اقتحمت عصابات أمن السلطة مسجد الدكتور أسامة الزبير بجانب مستشفى دورا الحكومي في مدينة دورا في الخليل أثناء خطبة الجمعة الماضية، بعد إهمال الأوقاف له لأكثر من سنتين وعدم توظيف إمام أو قيم عليه، لتبشط بالمصلين والخطيب المتطوع، فاعتقلت الخطيب، أوس أبو عرقوب، بعد أن اعتدت عليه على منبر رسول الله، واعتدت على المدرس الدكتور علاء عمرو وتسببت بإغمائه ونقله للمستشفى (علما أنه فور وصوله للبيت بعد خروجه من المستشفى اقتحمت الأجهزة الأمنية بيته واعتدت عليه وعلى أمه ما تسبب بسقوطها من علو واعتقلته هو وأخاه)، واعتدت على آخرين من شباب حزب التحرير وغيرهم من المصلين بالهراوات واعتقلتهم. تأتي هذه الخطوة الوقحة بعد ما قامت به هذه الأجهزة قبل أيام من مصادرة لسيارة أحد شباب حزب التحرير في دورا واعتقال والده وأخيه على إثر توزيع نشرة تحذر الناس من خطر قانون الضمان الاجتماعي. إن السلطة لم تكف بالتفريط بالأرض والمقدسات، ولم تكف بالعمل لليل من أعراض أهل فلسطين، ولم تكف بسلب أموالهم وإرهاقهم بالمكوس والضرائب وسن القوانين التي تستهدف العفة والأسرة، لم تكف بكل ذلك وغيره بل باتت تنوب عن المحتل في ملاحقة الشرفاء وتكميم أفواههم، وملاحقة وقمع كل من يقف في وجهها وينكر منكراتها! إن تصرفات السلطة هذه تظهر مدى استخفافها بالناس وبشعر الله بانتهاكها حرمة المساجد واعتدائها على المصلين الركع السجود، والناظر إلى أعمالها هذه يراها جميعها تصب في خانة واحدة هي محاربة الإسلام وأهله، ومحاربة كل من يرفع الصوت لإنكار جرائمها. والسلطة واهمة إن ظنت أنها بأفعالها المخزية هذه قادرة على إسكات صوت الناس، بل إنها بهذه التصرفات تسارع في كشف وجهها الحقيقي وتسارع في نهايتها مع الاحتلال.

كلمة العدد

نكبة فلسطين أسبابها وتداعياتها وسبيل الخروج منها

بقلم: الشيخ عصام عميرة

في ذكرى ما يسمى بنكبة فلسطين الخامسة والسبعين، لا بد لنا من معرفة معنى النكبة وتعريفها، ومتى بدأت، والأسباب التي أدت إليها، والتداعيات التي حصلت بعدها إلى يومنا هذا، ثم معرفة كيفية النهوض من هذه النكبة والتخلص من آثارها. والنكبة لغة هي مصيبة تلم بالإنسان في أعز ما يملك من مال أو نفس. وقد بدأت نكبة فلسطين قبل أن يأتي يهود إليها ويُنشئوا كيانهم فيها، بل بدأت منذ أن قرر الغرب الكافر المسيطر على بلاد المسلمين إنشاء هذا الكيان وذلك في وثيقة تسمى وثيقة كامبل بنرمين، وهو رئيس وزراء بريطانيا، سميت باسمه واعتمدت بعد مداولات ومناقشات بين الدول التي كانت مسيطرة على العالم عام ١٩٠٧ م، وتنص على إنشاء كيان غربي عن أهل المنطقة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وظيفته أن يقسم بلاد المسلمين وأن يمنع التواصل بين الشام في آسيا ومصر في أفريقيا، ويكون هذا الكيان رأس حربة متقدمة في بلاد المسلمين لمتابعة النشاطات التخريبية التي قررها الغرب ضد المسلمين. وتأتي هذه القرارات ضمن حملة كبيرة من الأعمال المتصافرة الخبيثة، التي أدت إلى هدم الخلافة العثمانية وعاصمتها إسطنبول، كونها تمثل المسلمين، ولها تاريخ طويل في تطبيق الإسلام والحفاظ على الإسلام والمسلمين والفتوحات في أوروبا وغيرها، والتصدي لدويلات الكفر التي كانت قائمة في ذلك الزمان (روسيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا...) وذلك قبل أن تقفز أمريكا على الحلبة الدولية. وقد توجت هذه الأعمال بقرار هدم دولة الإسلام رسمياً عام ١٩٢٤ م، وكانت فلسطين قد نكبت قبل هذا التاريخ بسبع سنوات، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حين تمكنت جيوش بريطانيا وفرنسا من هزيمة الدولة العثمانية، ودخل الإنجليز إلى فلسطين عام ١٩١٧ م، حيث سقط المسجد الأقصى تحت الاحتلال البريطاني، وطرد الجنود العثمانيون الذين كانوا يحرسونه، ثم وعد بلفور، ومعهادات سايكس بيكو وسان ريمو وغيرها، وهذا هو أصل نكبة فلسطين. وأعز ما كان يملك المسلمون ليست فلسطين، بل هو نظامهم السياسي ودولتهم دولة الخلافة التي كانت تحافظ على فلسطين وفيها الأقصى، وعلى غيرها من بلاد المسلمين، وهذا ما قاله السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله حول المحافظة على فلسطين، حيث رفض رفضاً قاطعاً أن يهاجر يهودي واحد إلى أرض فلسطين، بعد أن كانت هناك محاولات من ثيودور هيرتزل والصهاينة مع نهاية القرن التاسع عشر، أن يدخلوا اليهود إلى فلسطين كمهاجرين، وحملوا معهم الملايين: "قولوا لهيرتزل أن يحتفظ بذهبه وملايينه، فإن عمل المبعوض في جسدي أهون علي من ذلك، ولكن إذا مزقت دولة الخلافة الإسلامية يوماً فإنهم يستطيعون أن يأخذوا فلسطين بالمجان". وهذا ما حصل!

إذن نكبة فلسطين في أصلها ليست فلسطينية في المقام الأول، بل هي نكبة المسلمين جميعاً بضياح دولتهم، وبالتالي ضياح فلسطين، وصيرورتها وحدة منفصلة عن الكيان الإسلامي، فطمع فيها الطامعون، وصدق فيها قول النبي ﷺ: «إِنَّمَا يَأْكُلُ الدَّنْبُ مِنَ الْعَنَمِ النَّاصِيَةَ». فالمسجد الأقصى ليس مسجداً فلسطينياً بل هو مسجد للمسلمين جميعاً، وهو أولى قبليتي المسلمين، وثالث مساجدهم التي لا تشد الرحال إلا إليها. ومنذ ذلك الوقت وتداعيات هذه النكبة تترى على المسلمين في فلسطين وغيرها، وتزداد نكبتهم

..... التتمة على الصفحة ٢

إصرار على المصالحات ووعي على أبجدية الثورات

بقلم: الأستاذ منير ناصر

كانت كفيلاً لتصنع وعياً على كثير من أبجديات الثورات، فقد بات مُدرّكاً لدى الكثيرين أن الثورة التي تقبل أن تأخذ المال فإن مصيرها إلى زوال، وأن أنصاف الثورات تعني تضييع التضحيات، وأن قرار الثورة لا بد أن يبقى بيد أهلها، وأن ترتيب الصفوف والعمل الجماعي هو من أهم الأسس التي تبقي الثورة متماسكة، وأنه لا بد أن تتصف القيادة السياسية للثورة بالوعي والإخلاص، إضافة لضرورة أن تمتلك مشروعاً واضحاً ومبلوراً، وكذلك تصوراً كاملاً للطريق الفاصل إلى الغاية، وتحقيق الأهداف المرجوة. إن تشكل الوعي على كل هذه الأمور يعتبر خطوة مهمة في طريق النصر، إلا أنها بالتأكيد ليست كافية،

بوقاحة فظة يُصِرّ النظام التركي على السير ضمن خطوات الحل السياسي الذي رسمته أمريكا، فقد سارع النظام التركي خطوات التقارب مع نظام الإجماع، ساعياً لتنفيذ الحل السياسي عبر إيجاد فكرة القبول بالنظام المجرم وقبول التفاوض معه، من خلال التصريحات المتكررة حول وجوب المصالح والحوار معه، وأخيراً عقد اللقاء الثلاثي بين وزراء تركيا وروسيا والنظام المجرم، وكذلك التصريحات بعقد لقاءات أكثر على مستويات أعلى.

يأتي هذا الإصرار بعد سلسلة من المكائد التي لحقها النظام التركي بثورة الشام وأهلها، فلقد كانت اتفاقيات أستانة المتعددة، وما لحقها في سوتشي

حكامنا في ظل الديمقراطية مطية للاستعمار

بقلم: الأستاذ خبيب كركباكة *



حول المخدرات تسببت في اعتقال بعض الطلبة والمطالبة بإخلاء سبيلهم على الفور. من جهة أخرى، ورغم تراكم الملفات الحارقة المتعلقة بالأمن القومي على غرار مسألة الهجرة، والأمن المائي والأمن الطاقوي وما يتطلبه ذلك من تنسيق إقليمي، يتجاوز الحدود الوهمية، بمنطق العلوم الجيولوجية التي تنتسب إليها رئاسة الحكومة، ومنطق الموارد والثروات الطبيعية التي لا تعترف بحدود ولا بسدود، وهو ما يفتح عيون وعقول الواعين على خيار الخروج من أقفاص الاستعمار، على أمل تحقيق ما في قلوب المسلمين من رغبة في الوحدة على أساس الإسلام.

وأما على مستوى السياسة الخارجية؛ فإنه فضلاً عن تلك القبل الشهيرة التي حظي بها رئيس فرنسا ماكرون على كتفيه، فإن الارتداءات المشبوهة بين أحضان الإمارات والسعودية ومصر ثم أخيراً تطبيع العلاقات مع الطاغية بشار أسد، انصياعاً وخضوعاً لرغبة أمريكا، كفيلاً وحدها بترجمة حقيقة استعمال شعارات الثورة من أجل التمكين للثورة المضادة، ولقتل الرغبة في التغيير لدى الشعوب وخاصة على أساس الإسلام، ما جعل طاغية الشام الذي قتل وشرّد أبناء شعبه يثني على الرئيس قيس سعيد بعد تأكيده على أن تونس كانت منصة لنشر الفكر الظلامي في المنطقة العربية.

ونقول هنا، إن الرجال مواقف، وإن التاريخ لا يرحم، ولذلك نذكر سيادة الرئيس الذي هرول إلى لقاء ابن سلمان وجزار الشام في السعودية، ورفع من هناك شعار رفع التحديات، بتصريحه للجزيرة يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ تعليقا على زيارة ابن سلمان إلى تونس، حيث قال: "ما دام الشعب التونسي الحر يرفض زيارة ابن سلمان إلى تونس، على الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي أن يُنصت إلى شعبه قبل أن يفتح ذراعيه من أجل مصالح ظرفية، فالمبادئ لا تشتري ولا توزن ببراميل النفط".

فهل كان الرئيس يمارس التقية يوماً أم أن المبادئ قد تم شراؤها بما هو أقل من براميل النفط؟! في الأثناء، تحاول المعارضة الديمقراطية المنتسبة بالثقافة الغربية توسيع دائرة الاتصال بالدوائر الأجنبية، عسى أن تحظى بدعم مشروع يعيدها إلى الحكم من بوابة انتصار الديمقراطية، حيث يقدم كل طرف نفسه أنه خير ضامن للديمقراطية في تونس، عملاً بمقولة أبي نواس في الخمر: ودوني بالتي كانت هي الداء!

وهكذا، يتسابق الوسط السياسي في تونس حكاما ومعارضة على تقديم البلاد على طبق من ذهب للاستعمار، كل حسب جهة ولائه، والصحية في هذا كله هو الشعب.

حقاها، ما يجب لفت انتباه الجميع إليه، حكاما ومحكومين، هو أن هذا النظام الفاسد هو الخطر الداهم بل الجاثم على صدورنا منذ إنشاء ما يسمى بدولة الحداثة، وأنه مستعد من أجل بقائه أن يغير جلده ألف مرة، ويضحى بأكباش الفداء كبشاً تلو الآخر، فتتم إقالة أعضاء الديوان الرئاسي والوزراء ورؤساء الديوان والولاة والمعتمدين وكل من تجب التضحية به لبقاء النظام، وبقاء الرئيس وجهاً مزينا للنظام، كما أعلنها صراحة حزب التحرير منذ أول يوم، بل قبل وصول قيس سعيد إلى الحكم. فهل من معتبر؟ وهل من ملتحق بقافلة الخلافة قبل فوات الأوان؟ أم أننا سننظر أن ينطق أحدهم فيقول: "غلطوني!"

ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

انطلقت ثورة "الشعب يريد إسقاط النظام" من تونس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وسرعان ما انتشر لهيبها في ليبيا واليمن ثم مصر وصولاً إلى الشام. ثورة على الأنظمة الجبرية القهرية الحارسة للاستعمار الغربي الغاشم الذي أجهز على دولة الخلافة في بداية القرن المنصرم، وأقصى الإسلام عن الحياة والتشريع والحكم، واستبلة المسلمين واستعبدهم وأراد جعلهم ركوباً ذلولاً، فقيدهم بحكام عملاء حفظوا مصالحه وأنظمتهم المفلسة التي ركزت نفوذه على البلاد والعباد.

ولم يتوقف الغرب وخذامه عن محاولات إفشال الثورات وسرقتها وحرقها عن مسارها واختراقها وتأسيس الشعوب من التغيير، عبر التضييق الممنهج، والترويج لأهداف زائفة كفكرة الإبقاء على النظام والاكتماء بمجرد تغيير وجوه الحكام.

فمرة أخرى، يؤكد الوسط السياسي في تونس أنه مرتهن للخارج وأنه لا علاقة له بالثورة إلا من باب استعمال شعاراتها للحصول على بعض القبول الشعبي، ثم لتحقيق مصالح الغرب، وأن من يصل إلى الحكم تحت سقف الديمقراطية لن يكون إلا مطية لتمرير أجندات الغرب، كأننا من كان.

فبينما يصل سفراء الدول الاستعمارية ويجولون بين مختلف الوزارات ومنها وزارات يفترض أن تكون سيادية، ليس آخرها زيارة سفير أمريكا إلى وزارة الداخلية في ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٣ بغرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وبينما تغيب الحكومة في كبرى الملفات، على غرار ملفات الأمن المائي والغذائي والطاقوي ذات العلاقة المباشرة بعجز الميزان التجاري، بل تعجز إلى حد الآن عن وضع حلول جذرية لملف النفايات أو مشكلة البنية التحتية المهترئة في المدارس والطرق أو تفاقم ظاهرة قوارب الموت أو ظاهرة العنف داخل الملاعب أو أسباب تعثر الثورة الرقمية، ويكفي لنشاهد الانبهار الحكومي بالحديث مع الأجانب عن الذكاء الصناعي مثلاً، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لنذكر حجم الغباء السياسي المستدام الذي يحرك حكومة الرئيس.

وبينما يعجز اللسان عن وصف حالة الجاهزية الحكومية العجيبة للخضوع والارتهان والتفريط في مقدرات البلد وثرواته وفي مقدمتها الثروة البشرية من الأدمغة المهاجرة، نجد الرئيس قيس سعيد يركز حالة البطالة الاقتصادية والعبث السياسي.

فعلى الصعيد الاقتصادي: فإن المتابع لتصريحات الرئيس، يجد أنه يستعمل بعض العناوين الصحيحة المغربية، من قبيل التعويل على الذات وعلى مواردنا الطبيعية، ولكن دون أية مضامين وإجراءات عملية على أرض الواقع تجسد تلك الشعارات وتحقق سيادة تونس على ثرواتها. بل تسير الحكومة بالتوازي مع الخطاب الشعبوي في تبني نهج الحكومات السابقة نفسه في تعبئة موارد الدولة، والخيار الرأسمالي الليبرالي نفسه في الاقتصاد، وفي تمكين الشركات البترولية الأجنبية من رخص الاستغلال، مع أن الجميع يدرك عجزها عن الهرب من لهب ارتفاع معدلات التضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي، بل عن مجرد التفكير في تغيير منوال التنمية.

أما على الصعيد السياسي: فإن العبث السياسي قد بلغ ذروته، فالقضاء الآن هو مجرد وظيفة يجبر فيها القاضي على تصفية خصوم الرئيس خوفاً من تصفيته، لا بل تحول القضاء إلى مجرد جهاز تنفيذي للطلبات الرئاسية التي قد تنزل إلى مستوى الاجتماع مع رئاسة الحكومة لتدارس موضوع أغنية شبابية



بل لا بد من السير ضمن خطوات عملية من شأنها أن تحقق هدف استعادة قرار الثورة، حيث إن هذا الهدف لا بد له من عمل جماعي، وأي عمل جماعي يبدأ بفرد أو عدة أفراد يدركون أهمية استعادة القرار، ويشعرون بالخطر المُهدق الذي يحيط بالثورة نتيجة سلبها قرارها، فيتحرك أو يتحركون لجمع الناس من مثلهم، ليتوافقوا على رسم مسار الثورة بما تشكل لديهم من وعي على أبجديات الثورة.

هذه الخطوات العملية يجب أن يكون نبراسها ومستندتها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. فإن هذا الأمر من الله سبحانه وتعالى يجب أن يعمل به ضمن ميزان مستقيم يميز بين الصادق وبين الكاذب، فليست الخطوات المطلوبة مجرد عملية تجميعية دون أسس واضحة، أو دون تمحيص دقيق لمن هو أهل لأن يكون جزءاً من خارطة الطريق لاستعادة القرار. ويجب أن لا يغيب عن الأذهان ولا بأي حال بأن النصر الذي نرنو إليه هو من عند الله الواحد الأحد، وهو سبحانه قد حذرنا من حبس النصر، وفقد ولايته حال الابتعاد عن الصادقين والميل نحو الظالمين، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءِ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣]

وطهران والرياض، نتج عنها تسليم مناطق شاسعة للنظام المجرم بدءاً بمدينة حلب ومدينة درعا، ثم طريق أنطسترد حلب دمشق وما يحيط به من مدن وقرى في مطلع عام ٢٠٢٠م. هذا التاريخ من الخذلان والمكر بثورة الشام، وما رافقه من الإمساك بزمام قادات الفصائل والحكومات الوظيفية، جعل النظام التركي يشعر بقدرته على السير أكثر ضمن خطوات الحل السياسي، حتى إن وزير الخارجية التركي اعتبر أصوات الناس التي خرجت ترفض تصريحاته أنها قلة ترفضها انطلاقاً من مصالحها الشخصية، كذلك جعل النظام التركي لا يباه بأصوات الرفض، ويستمر بتصريحاته، ويؤكد أنه سيكون لقاء جديد في أواسط الشهر الأول من عام ٢٠٢٣م.

ومن عجيب التطويل، وغريب التبرير أن يُقال إن النظام التركي يسعى للتقارب مع النظام المجرم بحثاً عن مصالحه، أو لتحقيق مكاسب انتخابية، فما الذي يملكه النظام المجرم المتهالك حتى يعطيه للنظام التركي، سواء من حيث المصالح أو لدعم العملية الانتخابية؟ ثم كيف يفسر كل عمليات التسليم السابقة التي ما كان ليحصل عليها النظام المجرم لولا الاتفاقيات السياسية في أستانة وسوتشي؟! إن سنوات الثورة التي قاربت على الاثني عشر عاماً

كيف وفرت الخلافة ملاذاً للاجئين وحمتهم

بعد طرد اليهود من إسبانيا عام ١٤٩٢م، أمر الخليفة بايزيد الثاني بقبولهم للجوء إلى الخلافة العثمانية، حتى إنه أرسل سفناً إلى إسبانيا لجمعهم. وصل ٢٥٠٠٠٠ لاجئ واستقروا بشكل رئيسي في إسطنبول وسالونيك. في سبعينات القرن الخامس عشر الميلادي، فر النصارى الموحدون (الذين أنكروا التالوث) من اضهاد إخوتهم وتم منحهم ملاذاً في الأراضي الإسلامية. بعد الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم عام ١٧٨٤ والقوقاز عام ١٨٦٤، جاء المسلمون الذين يعيشون في هذه المناطق إلى الأناضول إما عن طريق السفن أو الطرق البرية. وفي القرن الثامن عشر، فر الروس القوقاز إلى الخلافة بسبب الاضطهاد على أيدي الكنيسة الأرثوذكسية المقيمة في مدينة باليكسير. نُقل ما يصل إلى ٢٠٠ ألف روسي قيصري عن طريق السفن إلى إسطنبول بين ١٩١٧-١٩٢١، بعد أن عارضوا الثورة البلشفية وفروا من الحرب الأهلية اللاحقة؛ وتم توطينهم في البداية في مخيمات اللاجئين قبل نقلهم إلى منازل ومبان دائمة. كتب المؤرخ ستانفورد شو في كتاب "يهود وأتراك وعثمانيون: من القرن الخامس عشر إلى القرن العشرين": "كانت الإمبراطورية العثمانية على مدى قرون توفر ملاذاً آمناً للاجئين اليهود من أوروبا. الهجرات واسعة النطاق لليهود من إسبانيا والبرتغال ودول أوروبية أخرى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر معروفة جيداً... ومع ذلك، فإن تحركات السكان اليهود فيما بعد إلى الإمبراطورية العثمانية أقل شهرة. ومع ذلك، على مر السنين، استمر العديد من اليهود الأوروبيين بشكل فردي أو في مجموعات صغيرة في الاستقرار في المناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية. في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ازداد مرة أخرى تدفق اللاجئين اليهود إلى الأراضي العثمانية المتقلصة". لقد أصبح كرم الخلافة العثمانية في زمن المجاعة الكبرى بأيرلندا عام ١٨٤٥ موثقاً جيداً. في مساعدة الآخرين، لخص الخليفة، عبد المجيد الأول، الرد الإسلامي بكلماته "أنا يجبرني ديني على مراعاة قوانين الضيافة". المسلمون لديهم بالفعل مفهوم راسخ عن العمل الخيري غير الأثني دون أي مكسب مادي (الصدقة). ما نحتاجه في عصرنا الحالي هو رفع مستوى هذه العقلية وتطبيقها على المستوى السياسي للدولة بحيث يمكن رعاية ملايين اللاجئين في العالم اليوم والسماح لهم بالاستقرار في الأراضي لحمايتهم. وبذلك، لا تقوم الأمة بواجبها تجاه بقية البشرية فحسب، بل تظهر أيضاً للعالم عدالة الإسلام.

تتمتع: إزالة كيان يهود قرار رباني يجب على الأمة الإسلامية تنفيذه

ودليل ذلك عدم خضوع الأمة لكل مشاريع الترويض للقبول بالكيان، فجماهير الأمة ترفض التطبيع مع كيان يهود بشكل مطلق، ولكن ما هو مطلوب بجانب رفض وجود الكيان واحتلاله للأرض المباركة، يجب على الأمة إدراك كون تلك الأنظمة الحاكمة في بلادنا، هي الجدار الذي يفصلها عن الكيان ويمنع الوصول إليه والتخلص منه، ومن باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لزم على الأمة إزالة هؤلاء الحكام، وفتح الطريق نحو فلسطين دون عوائق.

وهنا نحن لا ندعو إلى شيء مستحيل أو إلى العدم، فإن الأحداث أثبتت المرة تلو المرة هشاشة كيان يهود وضعفه، وعدم قدرته على المواجهة في أي ميدان حقيقي، كما أن الأمة تملك من مقومات القوة المادية والبشرية لا سيما جيوشها، ما يجعلها قادرة على القضاء على كيان يهود بأقل التكاليف، وحتى لو كان الثمن باهظاً فالأمة وأهل فلسطين مستعدون، فهم لم يبخلوا طوال ٧٥ سنة من نكبة فلسطين في بذل الغالي والنفيس للدفاع عن الأرض المباركة والمحافظة عليها وعدم التفريط بها.

ونحن على يقين، والإيمان يملأ قلوبنا بأننا سنعيش قريباً وعد الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾ والله نسال أن نكون من شهود وجنود يوم النصر الموعود ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

حيث خُصرت في الإطار الوطني، الذي وصل بها إلى مستوى لا حدود له من السقوط والانحدار، في ظل سلطة تقدر التنسيق الأمني (العمالة) مع الاحتلال، وفصائل متصارعة لا تملك أي مستوى من الرؤية السياسية، فضلاً عن فقدانها لقرارها كونها مرتبطة في وجودها وتحركاتها بأنظمة العمالة والخيانة المحيطة بفلسطين المفرط منها والممانع.

بالرغم من كل ما يتمتع به الكيان من إمداد بأسباب الحياة والقوة من القوى الغربية، وبالحماية والحراسة من الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين، إلا أنه لا يزال يعيش عقدة الفناء، ولدى قادته وسكانه إدراك جماعي بعدم شرعية وجودهم على هذه الأرض المباركة، وكل محاولات البحث والتنقيب عن أدلة لإقناع ذواتهم، ومن ثم إقناع العالم بأحقيتهم بالأرض بآء بالفشل، وبتأوتوا يتحسسون رؤوسهم، ويعدون أيامهم، حتى إن الكثير من قادتهم ونخبهم الفكرية والسياسية أعلنوا عن خشيتهم ألا يتمكن كيانهم من الوصول إلى عقده الثامن.

إن حتمية زوال كيان يهود لا تخضع للنقاش والتأويل، فقد قرر القرآن الكريم ذلك متوعداً يهود بالفناء ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾، وما هي إلا مسألة وقت حتى يقع هذا الوعد ويتحقق، فمهما تجبر يهود وتغطرسوا، فإن كل يوم يمر عليهم يقربهم إلى حتفهم، ويتوقف الأمر على مدى تشكل القناعة لدى الأمة الإسلامية بمسؤوليتها عن تحقيق هذا الوعد، ولا شك بأن هذه القناعة متوفرة في تيار عريض في الأمة الإسلامية،

الرجل والمرأة
مساواة أم تمايز؟

بقلم: الأستاذة غادة عبد الجبار (أم أواب) - ولاية السودان

بأنه ممارسة تشبه الاستعباد وقالت: "لا يمكن أن ندمر عدم المساواة بين الرجال والنساء إلا بتدمير الزواج". بهذه العقلية المجنونة المسعورة انطلقت الدعوات النسوية في الغرب وهيمنت على خطاب المنظمات الدولية التي قننتها باتفاقية سيداو.

إن ثنائية الذكر والأنثى هي إحدى نواميس الكون، التي بها يتنظم الكون وتستقيم حركة الحياة فيه، وهي مبنية على التكامل والتوافق، لا على التقابل والتناظر، والله سبحانه وتعالى خلق الخلق جميعاً وفقاً لهذه الثنائية، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنَ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ليبقى كل زوج من هذه الأزواج مُفْتَقِراً إلى زوجه فيشعر دائماً بالتقص في ذاته والعوز إلى غيره.

فهذه الثنائية (الذكر والأنثى) ليست مجرد ظاهرة كونية أو جسدية فحسب، بل هي أمر عقدي يجب الإيمان به وبما تحتويه من دلائل وإشارات.

وقد شاء الله تعالى أن يكون الذكر والأنثى مختلفين ليقوم كل جنس منهما بالدور المنوط به والذي يتناسب مع طبيعته وتكوينه، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة فقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾. والواقع المحسوس أن ملايين الخلايا توضح لنا تلك الحقيقة الناجمة بين الذكر والأنثى؛ خلايا الدم وخلايا العظم، خلايا الجلد وخلايا الشعر، خلايا المخ، كل هذه الحقائق تُبَيِّنُنا بأنه: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾.

ما سبق يتضح جلياً أن فكرة المساواة المطلقة بين الجنسين هي فكرة علمانية تدعو إلى تحلل المرأة من القيود الشرعية، واتخذت ذريعة للقضاء على التكاليف الشرعية، ويترتب على ذلك آثار مدمرة أهمها ضياع حقوق المرأة والرجل التي قامت على أساس التمايز بينهما وفق مبادئ خالقهما العليم في القوام، والعصمة وحق المسؤولية في البيت، والولاية فيه، وفقدان الرُّوج حق الطاعة على زوجته، وضياع حقها في الميراث، ونحو ذلك من الحقوق التي أقرتها أحكام الإسلام، مراعية في ذلك مصلحة المرأة والرجل والأسرة والمجتمع.

ونتيجة لضياع الحقوق الشرعية للمرأة والرجل ضاعت حقوق الأبناء في وجود أسرة مُستقرّة يعنمون في ظلها برعاية الأمّ وحنانها، وبكبر الأب وكده، فَيَبْشُرُونَ جيلًا صالحاً نافعاً لنفسه ومجتمعه كما كان الأمر في مجتمعات بلاد المسلمين.

وبتطبيق مساواة المرأة بالرجل تتولى المرأة الولايات العامة التي حذرنا منها رسول الله ﷺ: ﴿لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ نَوَّأَ أُمْرَهُمْ امْرَأَةً﴾.

والكارثة الكبرى لا قدر الله هي إقصاء اليمين عن الحياة والاستعاضة عنه بقوانين وضعية تخالف الشريعة وتهدم ثوابتها وقيمها بدعاوى المساواة، ويتم بذلك تغريب المجتمع في بلاد المسلمين ومسحه ليصبح مجرد صورة من المجتمعات الغربية فيفقد هويته.

هذا غيض من فيض من آثار فكرة المساواة بين المرأة والرجل، وإنا نسال الله سبحانه أن يزيل خبثها عنا بتطبيق النظام الاجتماعي في الإسلام في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القائمة قريباً إن شاء الله ■

أصبحت "المساواة بين الجنسين" علامة دولية للحضارة والتقدم، ومقياساً لمدى معاملة الدول لنسائها، كما ينظر الكثيرون إليها على أنها وسيلة لا جدال فيها لتمكين جميع النساء، وتحسين نوعية حياتهن، والنهوض بتنمية الشعوب! وبالرغم من ذلك فبعد مرور عقود لجهود الحضارة الرأسمالية الغربية لتعزيز قضية المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، لا تزال المشكلات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجه النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المرأة الغربية تزداد كما ونوعاً يوماً بعد يوم، بل وتتعمق.

إن فكرة المساواة أي التماثل المطلق بين الرجل والمرأة هي فكرة علمانية، نشأت في الغرب وتبنتها الأمم المتحدة، أداة الغرب، لتقنين وشرعة، بل وعولمة الحضارة الرأسمالية، واستخدمت الحركات النسوية للتبشير بذلك والتي استندت إلى فكرة أن المرأة مضطهدة بسبب جنسها فيجب إحداث تغيير في العلاقة بين الجنسين، ورفض مبدأ التمايز واختلاف التكوين بين الجنسين، الذي تقره أحكام الإسلام الخاصة بالمرأة والأسرة، فلا سلطة أبوية في الأسرة، وبالتالي لا قوامة ولا ولاية للأب، وتعتبر ذلك تسلطاً وتبعية، كما تهاجم أحكام الميراث، وتعدد الزوجات وغيرها من الأحكام الشرعية التي أتت من الذي خلق الذكر والأنثى.

ولطغيان القيم المادية في الحضارة الغربية ينظر للمرأة في إطار المنفعة، والأدوار الاقتصادية على حساب القيم الأسرية التي يشكل دور المرأة فيه الأساس، والعمل بالأجر على حساب القيم الأخلاقية، ما جعل كل المعالجات الغربية تنظر لحقوق وواجبات المرأة خارج السياق الاجتماعي، فأدى ذلك لتغيير مفهوم الأسرة والمرأة والأم، والحاجة إلى تعاريف جديدة تنسف كل ما تعارفت عليه المجتمعات البشرية، سعياً لتقوية مركز المرأة والإخلال بحقوق الرجل وإلغائها.

كانت البداية لهذه الحركة الأنثوية المتطرفة هو الاستقلال التام للمرأة عن الرجل، وممارسة حياتها كما تشاء، وانتهت إلى ما يُسمى بالعلاقات الجندرية، حيث يتساوى الجنسان (لا رجولة، ولا أنوثة)، بل رأت أن الأمومة تزييف كاذب لوعي المرأة، ويمكن تأجير الأرحام أو التلقيح الصناعي لإنجاب الأطفال، فهي بذلك تتنكر للخصائص التكوينية والإنجابية للمرأة سعياً لمساواتها بالرجل!

ونظرة لكل معاهدات الأمم المتحدة للمرأة بلا استثناء نجد أن فكرة المساواة هي الأساس، ويظهر ذلك في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي تفرض على بلاد المسلمين رغم أنه معلوم حتى في الغرب أن أساس نشأة هذه الاتفاقيات من نساء متطرفات أمثال هيلين سولينجر، ونانسي ليمان وغيرهما اللاتي أصدرن بياناً عام ١٩٧١ نصه: "لقد روج علينا الرجال فكرة الزواج. ونحن الآن نعلم أن مؤسسة الزواج هي التي أفشلتنا وعلينا أن نعمل على تدميره". ومثلن روبن مورغان التي وصفت الزواج

تتمتع كلمة العدد: نكبة فلسطين أسبابها وتداعياتها وسبيل الخروج منها

هي تولية قضية فلسطين مسرى الرسول الأعظم ﷺ للكفار يقسمونها كيفما شاءوا، والنكبة أن ترى عموم المسلمين لا يدركون طريق تحريرها حتى يومنا هذا، ولعل مؤتمر القمة العربية الذي عقد في جدة، واستقبال الجزائر بشار كزعيم عربي مرحب به في حظيرة بني يعرب مؤخرًا، شاهد على حجم النكبات التي نعاني منها والتضليل، وشاهد على محاولة طي ملف نكبة فلسطين، وملف نكبة الشام التي فاقت في حجمها أي نكبة أخرى أمت بالمسلمين في العصر الحديث.

أما الخروج من هذه الأزمة الخانقة والنهوض من هذه النكبة التاريخية، فلا يتأتى إلا بإرجاع القضية الفلسطينية إلى صعيدها الأصلي وهو الصعيد الإسلامي، ونبذ ما سوى ذلك من أصعدة فلسطينية أو عربية أو دولية، فكلها سراب خادع، واستنزاف للطاقات من غير طائل.

ويكون حل هذه المعضلة بوقف العمل بمصطلح "نكبة فلسطين"، وتبني مصطلح "نكبة المسلمين"، ووقف العمل بمصطلح "حق العودة" وإشاعة مصطلح "تحرير فلسطين"، والعمل مع العاملين لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ومبايعة إمام للمسلمين جميعاً، يطبق شرع الله في الداخل، ويحمل الإسلام إلى العالم في الخارج. وسيكون من أولى أولوياته قرار تحرير فلسطين والأقصى وباقي بلاد المسلمين المغتصبة، ومن ثم إعادة اللاجئين والنازحين والمهجريين قسراً والمهاجرين طوعاً إلى بيوتهم وممتلكاتهم، وتعويضهم عن الخسائر الفادحة التي لحقت بهم في الدماء والأموال وغير ذلك. وما ذلك على الله بعزيز ■

يوما بعد يوم تعقيدا ويزداد الكفار عليهم شراسة، وما نكبة الروهينجا وسوريا والسودان وليبيا وغيرها منكم ببعيد.

وكان من أعظم التداعيات لنكبة فلسطين أن تسلّم القضية لأهل فلسطين عبر إنشاء منظمة التحرير عام ١٩٦٤م، والتي أعلنت فيما بعد كمثل شرعي ووحيد للفلسطينيين عام ١٩٧٤، وازدادت النكبات وتوالت التداعيات حتى أصبحت من أعقد قضايا العالم، بعد أن نُكِبنا من قبل بمهزلة حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، ثم اتفاقية أوسلو التي أعادت بعض القيادات المستسلمة إلى غزة وأريحا أولاً، ثم رام الله وباقي المدن الفلسطينية الأخرى، وما عرف فيما بعد بالسلطة الفلسطينية، ثم انفصال غزة عام ٢٠٠٧، ولا زالت فصول المسرحية مستمرة حتى يومنا هذا، وما خطاب عباس في الأمم المتحدة مؤخرًا إلا مؤشر صارخ على ذلك، والقرارات الكثيرة التي اتخذتها تلك العصابة الدولية لم تجد نفعاً للقضية، بل ساهمت في تعميمها وتعقيدها، وكما قال الشاعر عن قرارات مجلس الأمن: "أما قراراته حبر على ورق الإقرار (إسرائيل) ينتصر".

وختاماً نقول إن نكبة احتلال يهود لفلسطين هي نكبة أمة إسلامية وليست نكبة شعب بعينه، وهي وليدة للنكبة الكبرى، نكبة ضياع الخلافة، وإن تاريخنا القديم والمتوسط في فلسطين ليشهد أن الأمة قادرة على استعادتها كما فعلت من قبل مع الصليبيين والتتار في أزمنة عمر بن الخطاب وقطر وصلاح الدين. فالنكبة هي في حكام عملاء مطبوعين تخلوا عن فلسطين، والنكبة أن يترك أهل فلسطين وحدهم في المواجهة، والنكبة

كتلة الوعي تشارك في وقفة احتجاجية ضد سياسة الاعتقال السياسي

شاركت كتلة الوعي الإطار الطلابي لحزب التحرير في جامعة بوليتكنك فلسطين يوم الأحد في وقفة احتجاجية دعت إليها بعض الأطر الطلابية على إثر استمرار اعتقال بعض الطلبة من الجامعة وتحويل بعضهم إلى سجن أريحا سيئ السمعة. وقد ألفت الكتلة كلمة حول استمرار أسلوب الاعتقال واستمرار الاستعدادات لمقرات الأجهزة الأمنية، جاء فيها تساؤلات عدة، منها: أولاً: لمصلحة من يتم اعتقال الطلبة؟ ومن هو المستفيد من تكميم الأفواه؟ وهل أصبح صوت الطالب في الجامعات يهدد "الأمن القومي لفلسطين" ليصبح الاعتقال السياسي عادة ونهجاً سياسياً في كل لحظة وحين؟ ثانياً: ألا يكفي أن الاحتلال جاثم على صدورنا باعتقالاته وإبعاداته عن الأقصى لكل من يطالب بتحرير وتطهير فلسطين والأقصى أولى القبليتين؟ أم أنه تبادل للأدوار في لعبة الاعتقالات والمحاكمات؟ ثالثاً: أليس من المفيد والمخزي أن يُعتقل الطالب الجامعي لأنه فقط يخالف سياسات السلطة أو لأنه يكتب منشوراً لا يروق للأجهزة الأمنية أو لأنه ينكر المنكر عليها أو لأنه يحاسب السلطة أو لأنه يرفض خيانتها وانبطاحها السياسي؟ ثالثاً: أليس من الأولى ملاحقة الفاسدين، والمجرمين؟ أليس من الأولى ملاحقة اللصوص الذين يسرقون البلاد ليلاً ونهاراً، بدلاً من ملاحقة طالب جامعي؟ رابعاً: ألا تعلم السلطة ومن خلفها أن من نشأ على العقيدة الإسلامية، ومن تخرج من مساجد الله، ومن حفظ القرآن وتجدرت فيه مفاهيم الإسلام، لا تلين له قناة ولا تضعف له عزيمة، حتى لو علق السيف فوق الرقاب؟

ارتياح في كيان يهود من تغيير المناهج الدراسية المصرية في عهد السيسي

تحدث تقرير لكيان يهود عن حالة من الارتياح لدى محافل الكيان من التغييرات والتحديثات التي طرأت على الكتب المدرسية المصرية، في الوقت الذي يحكم مصر فيه عبد الفتاح السيسي. وذكر تقرير صادر عن معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي أنه "رصد في نظام التعليم المصري، وجود تحسينات كبيرة في المواقف تجاه اليهود واليهودية في الكتب المدرسية المنشورة حديثاً... وأوضح المعهد وهو منظمة غير حكومية تراقب محتوى الكتب المدرسية في كيان يهود والشرق الأوسط وحول العالم، أن "التقرير يسلط الضوء على واقع متغير؛ حيث إن مصر بصدد عملية إصلاح سنوية لمنهجها المدرسي الوطني، والتي بدأت في عام ٢٠١٨م وستنتهي في عام ٢٠٢٠م. وبحسب المعهد، أنه ولسوء الحظ فإن "التغيير في مصر تدريجي، وهذا يعني أن الملايين من طلاب المدارس المتوسطة والثانوية لا يزالون يتعرضون للصور النمطية البغيضة والمعادية لليهود في موادهم المدرسية".

قتيلان وجرحى بعد قمع الشرطة

تظاهرة ضد تدمير مساجد في إثيوبيا



(عربي ٢١، السبت، ٧ ذو القعدة ١٤٤٤هـ، ٢٠٢٣/٥/٢٧م) قتل شخصان وأصيب عدد آخر من المتظاهرين المسلمين، خلال فض الشرطة الإثيوبية مظاهرة حاشدة انطلقت الجمعة ضد تدمير مساجد في إطار مشروع تقوم به الحكومة. واندلعت صدامات في محيط مسجد أنوار في شمال العاصمة الإثيوبية بعدما نزل مسلمون إلى الشارع بعد صلاة الجمعة. وكتب الموقع الإلكتروني لشبكة "فانابيسي" أن "شخصين جرحا في اضطرابات في منطقة تعرف باسم غاس تيرا، توفيا بعد نقلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج". وأضافت الشبكة نقلاً عن الشرطة أن أربعة متظاهرين و٥٢ شرطياً جرحوا في الصدامات. وأكد شاهد في مسجد أنوار لوكالة فرانس برس طالباً عدم كشف هويته أن المصلين أطلقوا شعارات مناهضة لمشروع مركز كبير يسمى "شيفر سيتي" وللحكومة. وقال: "بعد صلاة الجمعة بدأ الناس يهتفون بشعارات من أجل وقف تدمير مساجدنا"، موضحاً أن "قوات أمنية كبيرة وصلت وعند بلوغها أبواب المسجد غضب الناس وقاموا برشقها بالحجارة والأحذية". وتابع أن رجال الشرطة "أطلقوا بعد ذلك الغاز المسيل للدموع والرصاص في الهواء". ودعا المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في أديس أبابا إلى بدء ملاحقات بعد ما اعتبره "رداً غير دستوري وغير إنساني" من جانب قوات الأمن ضد المسلمين "الذين يدافعون سلمياً عن حقوقهم". وأطلقت السلطات الفيدرالية ومنطقة أوروپيا العام الماضي مشروعاً مثيراً للجدل يسمى "شيفر سيتي" ويقضي بدمج ست بلدات تحيط بالعاصمة في قوس غربي واسع. وفي هذا الإطار، تدمر السلطات منذ أشهر عدداً من المباني والمنازل والمساجد التي تعتبرها مبنية بشكل غير قانوني.

الإسلام سيبقى صامداً مهما تآمروا عليه

بقلم: الأستاذ محمد بن عبد الله

منذ مدة يكرر وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة تصريحاته المستفزة للمسلمين، يشرح فيها ما يعمل عليه بجد في وزارته في إطار القانون الجنائي الجديد المقترح، للدفع بما يسمى الحريات الشخصية وتقنينها وحمايتها، وتغيير مدونة الأحوال الشخصية التي تنظم أمور الزواج والطلاق، بل وصل الأمر به أن تجرأ على الطعن في أعراض النساء واللمز بأن معظم أهل المغرب أبناء سفاح! والمقصود بالطبع من التغيير الذي يدعو إليه هو حصر حرية الفسق مثل الزنا المسمى (العلاقات الرضائية) وحرية الإجهاض، وإلغاء تجريم الإفطار العلني في رمضان. ومن يتابع مقاطع الفيديو المنتشرة له على الإنترنت يلمس بوضوح نبرة التحدي الظاهرة في كلامه واستعداده كما يقول للدخول في معارك واستعداده لتحمل الانتقاد بل والسباب في سبيل تنزيل الأفكار التي يؤمن بها ويدعو لها.

إن استمرار هذا الوزير في منصبه رغم تصريحاته المستفزة والصادمة، ورغم الضجة التي أثارها مسابقة المحاماة التي أشرفت عليها وزارته وما شابها من فساد كبير، كل هذا يشير بوضوح إلى أن ما يقوله ليس من بنات أفكاره ولا اجتهاداً خالصاً منه، بل إنها سياسة رسمية أخير لها هذا الوزير كي يكون ناطقاً باسمها وباللون اختبار لقياس ردات فعل الناس ومدى استعدادهم لتقبل التغييرات المقترحة.

إن كل مُطلع على واقع الناس يعلم أن الإسلام متجذر في أعماق أعماقهم، ولا يزال هذا الأمر يظهر بوضوح في كل الدراسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة، ولذلك فإن الحكام يعلمون علم اليقين أن مشاعر الناس لا تزال إسلامية رغم كل المسخ الفكري الذي يمارسونه عليهم منذ عقود سواء في التعليم أو الإعلام أو الفضاء العام أو غيره من الميادين. لكنهم هم وأسيادهم في الغرب من ورائهم لا يياسون ولا يتوقفون عن مخططاتهم الشيطانية لإفساد الناس بالخدعة أحياناً، وبقوة القانون أحياناً أخرى. لكنهم يعلمون أن القانون وحده لا يكفي لتغيير أفكار الناس ومشاعرهم، لذلك فهم يحاولون الترويج لأفكارهم المسمومة بتغليفها بشعارات براقعة خادعة كالحرية أو حقوق المرأة أو حقوق الطفل **«لِيَأْ بِالسُّنَنِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ»**.

إن آخر هم المسلمين في المغرب الذين يعانون من الفقر والبطالة والغلاء والتفاوت المجتمعي الفاحش، أن يُرفع الحظر عن الزنا، أو عن الإفطار منذ مدة يكرر وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة تصريحاته المستفزة للمسلمين، يشرح فيها ما يعمل عليه بجد في وزارته في إطار القانون الجنائي الجديد المقترح، للدفع بما يسمى الحريات الشخصية وتقنينها وحمايتها، وتغيير مدونة الأحوال الشخصية التي تنظم أمور الزواج والطلاق، بل وصل الأمر به أن تجرأ على الطعن في أعراض النساء واللمز بأن معظم أهل المغرب أبناء سفاح! والمقصود بالطبع من التغيير الذي يدعو إليه هو حصر حرية الفسق مثل الزنا المسمى (العلاقات الرضائية) وحرية الإجهاض، وإلغاء تجريم الإفطار العلني في رمضان. ومن يتابع مقاطع الفيديو المنتشرة له على الإنترنت يلمس بوضوح نبرة التحدي الظاهرة في كلامه واستعداده كما يقول للدخول في معارك واستعداده لتحمل الانتقاد بل والسباب في سبيل تنزيل الأفكار التي يؤمن بها ويدعو لها.

منذ مدة يكرر وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة تصريحاته المستفزة للمسلمين، يشرح فيها ما يعمل عليه بجد في وزارته في إطار القانون الجنائي الجديد المقترح، للدفع بما يسمى الحريات الشخصية وتقنينها وحمايتها، وتغيير مدونة الأحوال الشخصية التي تنظم أمور الزواج والطلاق، بل وصل الأمر به أن تجرأ على الطعن في أعراض النساء واللمز بأن معظم أهل المغرب أبناء سفاح! والمقصود بالطبع من التغيير الذي يدعو إليه هو حصر حرية الفسق مثل الزنا المسمى (العلاقات الرضائية) وحرية الإجهاض، وإلغاء تجريم الإفطار العلني في رمضان. ومن يتابع مقاطع الفيديو المنتشرة له على الإنترنت يلمس بوضوح نبرة التحدي الظاهرة في كلامه واستعداده كما يقول للدخول في معارك واستعداده لتحمل الانتقاد بل والسباب في سبيل تنزيل الأفكار التي يؤمن بها ويدعو لها.

إن استمرار هذا الوزير في منصبه رغم تصريحاته المستفزة والصادمة، ورغم الضجة التي أثارها مسابقة المحاماة التي أشرفت عليها وزارته وما شابها من فساد كبير، كل هذا يشير بوضوح إلى أن ما يقوله ليس من بنات أفكاره ولا اجتهاداً خالصاً منه، بل إنها سياسة رسمية أخير لها هذا الوزير كي يكون ناطقاً باسمها وباللون اختبار لقياس ردات فعل الناس ومدى استعدادهم لتقبل التغييرات المقترحة.

إن كل مُطلع على واقع الناس يعلم أن الإسلام متجذر في أعماق أعماقهم، ولا يزال هذا الأمر يظهر بوضوح في كل الدراسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة، ولذلك فإن الحكام يعلمون علم اليقين أن مشاعر الناس لا تزال إسلامية رغم كل المسخ الفكري الذي يمارسونه عليهم منذ عقود سواء في التعليم أو الإعلام أو الفضاء العام أو غيره من الميادين. لكنهم هم وأسيادهم في الغرب من ورائهم لا يياسون ولا يتوقفون عن مخططاتهم الشيطانية لإفساد الناس بالخدعة أحياناً، وبقوة القانون أحياناً أخرى. لكنهم يعلمون أن القانون وحده لا يكفي لتغيير أفكار الناس ومشاعرهم، لذلك فهم يحاولون الترويج لأفكارهم المسمومة بتغليفها بشعارات براقعة خادعة كالحرية أو حقوق المرأة أو حقوق الطفل **«لِيَأْ بِالسُّنَنِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ»**.

إن آخر هم المسلمين في المغرب الذين يعانون من الفقر والبطالة والغلاء والتفاوت المجتمعي الفاحش، أن يُرفع الحظر عن الزنا، أو عن الإفطار

الاستنصار بالأمة حق لأهل فلسطين ونصرتهم فرض

بقلم: الدكتور مصعب أبو عرقوب *

يقول المولى عز وجل: **«وَإِنْ اسْتَنْصَرْتُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ»**، هذا كلام الله سبحانه وتعالى، فإذا طلب المستضعفون عون الأمة بغير أو مال لاستنصارتهم فأعينوهم أيها المسلمون، فذلك فرض عليكم فلا تخذلوهم، أما إن كانوا بمثابة الأسرى كما هم أهل فلسطين فإن الولاية معهم قائمة والنصرة لهم واجبة، حتى لا تبقى عين تطرف حتى تخرج الأمة إلى استنصارتهم... هذه هي الأحكام الشرعية التي يجب أن نتقيد بها كما تقيد بها الصحابة والفتاحون، فاستنصار أهل فلسطين حق لهم، ونصرتهم واجب على الأمة الإسلامية.

وهكذا فعل صلاح الدين مع احتلال الصليبيين لبيت المقدس فكانت معركة حطين وكنتهم منها، وهكذا فهم قطر الأحكام الشرعية فجاء بجيش من مصر فانشقت جيوش الظلمة والخونة المتعاونين مع المغول والصليبيين والتحققت بجيشه فكانت عين جالوت، وكسر ظهر المغول وأخرجهم من بلاد المسلمين.

واليوم يأتي أبناء الشهداء إلى صلاة الجمعة بدون أبائهم، ويعودون إلى أمهاتهم الثكالي وحيدتين، والجريمة وإن كانت من كيان يهود، الذي يقتل يومياً خيرة شباب فلسطين، فإن تكرار هذه الجريمة هي من فعل الأنظمة المطبوعة والمنسقة مع كيان يهود، ولولا تخاذل هذه الأنظمة ودراساتها وتطبيعها مع يهود لما كان هذا التكرار اليومي لهذه المذابح، ولولا قمة العقبة وقمة شرم الشيخ والقمم التي سوف تليها لما كان هذا التكرار، فهم شركاء في الجريمة!

وعندما نطالب الأمة الإسلامية وجيوشها، أن يقوموا بواجبهم فذلك هو الواجب الشرعي المناط بهم، ولا يستسلم للواقع الذي تمر فيه أمتنا، فالحل واحد لكل الأمة، وسبب المأساة التي تعيشها الأمة وأهل فلسطين واحد وهو غياب دولة الإسلام ووجود الحكام الخونة الذين يقسمون الأمة ويشعلون الحروب ويحرقون البلاد خدمة لمصالح المستعمرين في بلادنا! فالواقع المرير الذي تعيشه الأمة لا يجب أن يكون مثبثاً لاستنصار أهل القوة فيها سواء لاقلاع الأنظمة وإقامة الخلافة الموحدة للأمة أو استنصارها لتحرير الأرض المباركة.

فسيدنا محمد ﷺ عندما طلب النصرة من الأوس والخزرج وقد دارت بينهم حرب أهلية تدخل فيها يهود بالمكر، لكن الله سبحانه وتعالى أذن بالنصر، وفي تلك الظروف العصبية أقيمت دولة الإسلام الأولى بعد إعطاء الأوس والخزرج النصرة لمحمد

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

مخبرات هيئة تحرير الشام لم تتراجع عن عيها

رغم تصاعد الفعاليات الشعبية الراضة لممارساتها القمعية



في الوقت الذي زعمت فيه قيادة ما يسمى هيئة تحرير الشام أن الجهاد قد انتهى، وأن الدعوة إلى الخلافة فكرة متطرفة، وفي الوقت الذي تشهد فيه مناطق إدلب زيارات لبعض الوفود الأمريكية بذرائع مختلفة، تواصل مخبرات الهيئة تغولها على حملة الدعوة من شباب حزب التحرير وغيرهم؛ حيث أفاد تصريح صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا، بإقدام مخبرات الهيئة يوم الجمعة على اختطاف الشاب أسامة الموسى من مدينة جسر الشغور، لتستمر بأفعالها في محاكاة ما قامت به مخبرات المجرم بشار الذي اعتقل الموسى في زنازينة وسجونه سنوات طويلة فقد خلالها والديه وبقي صابراً محتسباً، ليخرج بعد ذلك ويواصل حملة الدعوة في صفوف حزب التحرير طوال سنوات الثورة، ذلك الأمر الذي لم يرق لمخبرات الهيئة فقامت باختطافه سعيماً منها لإسكات صوت الحق، وسيخيب ظنها بإذن الله وعند الله تجتمع الخصوم. وفي السياق ذاته فقد تواصلت المظاهرات والفعاليات الشعبية الراضة لممارسات مخبرات هيئة تحرير الشام في منطقة إدلب وريف حلب، عقب حملة مدامات واعتقالات واسعة قامت بها مخبرات الهيئة طالت العشرات من الناشطين والعسكريين وشباب حزب التحرير، تخللتها انتهاكات واسعة لحرمان البيوت وترويع للنساء والأطفال وكشف للعورات، فقد خرجت بعد صلاة الجمعة في بلدات السحارة وبابكة وكفرة والباب بريف حلب، ومخيمات أطمه الغربية وترمانين بريف إدلب حيث تعرض المتظاهرون فيها لهجوم من شبيحة بلباس مدني انهالوا عليهم بالسباب والشتائم، كما خرجت مظاهرات مسائية في مدن وبلدات كفر تخاريم وأطمه وكللي وأريحا وترمانين ومخيمات أطمه وتجمع الكرامة ومخيمات حريتان وكفروما بريف إدلب، والأتاب والسحارة والباب وعفرين بريف حلب، وذلك في جمعة حملت عنوان "أعراضنا ثورتنا".

مشاكل المرأة لا يمكن أن تعالج من جذورها إلا بأحكام الإسلام

لقد اتخذ الغرب من المرأة قضية واعتمدها في نشر حضارتهم ومفاهيمهم، خاصة في البلاد الإسلامية التي تتميز عنهم بوجود مفاهيم الإسلام متركرة عند الأمة رغم وجود حكامها العملاء، الخاضعين لحضارة الغرب وتوصياته، بتوقيعهم على الاتفاقيات التي تخص المرأة، والتي تركز على عناوين مهمة وخطيرة تمهد لتحقيق النصر على أحكام الإسلام؛ لا بطرح العلمانية كبديل فكري ندا للإسلام، بل بحرب ضروس تستخدم فيها الجمعيات النسوية والحكام لتعديل الأحكام الشرعية لتتوافق حسب زعمهم مع العصرنة والحدائث، مصوبين سهامهم السامة نحو المرأة المسلمة ودورها الأصلي وعفتها، لتيقنهم من أهمية دورها في حياة الأسرة والمجتمع. وتبعاً لذلك فقد تبنت الأمم المتحدة هذا الأمر كله وعقدت اتفاقيات عدة وإعلانات دولية تأخذ منها على سبيل المثال: الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" عام ١٩٧٩، الذي وافقت عليه الحكومة الانتقالية، هذه الاتفاقية المشؤومة التي لا تقل شؤماً عن وعد بلفور، فقد نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على "إبطال القوانين والأعراف دون استثناء لتلك التي تقوم على أساس ديني واستبدال قوانين دولية بها"، وكذلك عقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية من أجل تكريس الاتفاقيات والعمل على تنفيذها وتحقيقها. لقد خدع الغرب العالم بشعارات مكررة مثل المساواة بين المرأة والرجل وما هي إلا دعوة مغرضة تريد إخراج المرأة المسلمة من خدرها الحصين ومخدعها الشريف بهذه الحجة لتكون كالمرأة الغربية؛ سلعة تجارية رخيصة ينتفعون بها في العمل والجنس؛ للربح والتربح!! إن هذا الخطر المحدق بالمجتمع وخاصة المرأة جراء التوقيع على هذه الاتفاقيات المسمومة وعلى رأسها اتفاقية سيداو يتم بأيدي من يحسبون علينا بوصفهم مسلمين، من الجمعيات النسوية المدعومة من الغرب الكافر المستعمر، والتي تروج لحضارته الفاسدة. فاشتدت الهجمة الشرسة التي تستهدف القيم الإسلامية المتعلقة بالمرأة، تقودها وتمولها السفارات الغربية، ويساعدها معظم وزارات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات المرأة ومراكز للأبحاث ومؤسسات أهلية. وترفع جميعها شعارات خادعة براقعة، مثل حقوق المرأة وتمكين المرأة وحمايتها، والمحافظة على المرأة والطفل... وغيرها. والمدقق في أفكارها وأعمالها يجد أنها تستهدف الانقلاب على أحكام الإسلام وقيمه وإزالة ما تبقى منها في حياة الناس، فهي تعمل على تسميم أفكار المرأة بأفكار غربية تخالف الإسلام وقيمه الرفيعة، مثل الحرية الشخصية التي تجعل المرأة تخلع لباسها الشرعي وتختلط بالرجال اختلاطاً يخدم عفتها، وتمارس الزنا دون عقوبة، ودون حق لولائها في محاسبتها. ولقد نفذت هذه الهجمة الغربية إلى التعليم والإعلام والمحاكم والقوانين وسائر زوايا المجتمع، حسب مخططات الكفار المستعمرين. إن مشاكل البشرية عامة والمرأة بخاصة لا يمكن أن تعالج ويقضى عليها من جذورها إلا بأحكام الإسلام التي جاءت مواتية لما تحتاجه البشرية وتتطلع إليه من إشباع، فضبطها ووضع لها قواعد وحدوداً، حتى لا يكون هناك إفراط في الإشباع أو تفريط في الحدود. ولن يطبق الإسلام إلا دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. اللهم اخذل المتأمرين على المجتمعات في بلاد المسلمين.